اجتماع مجلس أمناء IPPF
المنعقد في 17 و 18 يونيو 2022 في مراكش، المغرب

مسودة محضر الاجتماع

أمناء - حاليون:	بحضور:
إيزاك أديول	فارون أناند، مدير شعبة المالية والتكنولوجيا
أبهينا أهير	مينا بارلينغ، مديرة شعبة العلاقات الخارجية
روز ماري بيل أنطوان	فدوى بخده، مديرة إقليمية، إقليم العالم العربي
روزا أيونغ-تشونانغ	ألفارو بيرميخو، المدير العام
يولوكبيك باتيرغاليف	توموكو فوكودا، مديرة إقليمية لإقليم شرق آسيا وجنوب شرقها وأوقيانوسيا (ESEAOR)
سانتياغو كوزيو	كارولين هيكسون، مديرة إقليمية، الشبكة الأوروبية
باينس غاواناس	مانويله هيرويتس، مديرة شعبة البرامج
كيت جيلمور – الرئيسة	كلير جيفري، مديرة بالإنابة، شعبة الأفراد والمنظمات والثقافة
سوراكشيا جيري	يوجينيا لويز يورايب، مديرة إقليمية، إقليم الأمريكتان والكاريبي
جاكوب موتامبو (عبر الانترنت)	أشيش كومار، كبير المستشارين التقنيين، دعم التطوير المؤسسي والحوكمة
دنيا ناصر	سونال مهتا، مديرة إقليمية، إقليم جنوب آسيا
سامي النتشة	ماري-إيڤلين بيتروس-باري، مديرة إقليمية، إقليم أفريقيا
أوريليا نغوين	أشيل توغبيتو، مدير الحوكمة والاعتماد
أندرياس براجر	إستيل واغنر، رئيسة لجنة رابطة الموظفين
الاعتذار عن الغياب	حضور الجلسات:
اليزابيث شيفر (ماعدا البند 8 – عبر الانترنت)	كاسبر إريكسن، رئيس الاستراتيجية والتخطيط
إيلين ماكولغان، مستشارة قانونية فخرية (ماعدا البند 6 و 8 – عبر الانترنت)	صُون غوناواردينا، عضو لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC)

اليوم الأول: 17 يونيو 2022

التعارف وتوطيد العلاقات بين الجميع وبناء "مجلس أمناء الفريق"

ترحيب الرئيسة، كيت جيلمور، بالجميع في اجتماع مجلس أمناء IPPF في مراكش، المغرب، الذي يُعد أول اجتماع لمجلس الأمناء وجهًا لوجه منذ تأسيسه في عام 2020. ونيابة عن المجلس، تقدمت الرئيسة بالشكر للمدير العام والموظفين وخصوصًا المدير الإقليمي، إقليم العالم العربي، موظفو المكتب الإقليمي، والجمعية العضو المغربية على ما بذلوا من جهود شاقة للتحضير لهذا الاجتماع.

*والمجلس **أحاط علمًا** بذكرى تكريم من وافتهم المنية منذ الاجتماع الأخير.* وتوقف المجلس لدقيقة واحدة حدادًا عليهم وإحياءً لذكراهم.

نظرًا لأن هذا الاجتماع كان أول اجتماع لمجلس الأمناء وجهًا لوجه، فقد أمضى أعضاء المجلس والمدير العام وأعضاء فريقه القيادي بعض الوقت في التعارف وتوطيد علاقاتهم. وتم القيام بعمل جماعي لهذا الغرض.

أجرى المجلس أيضًا تمرينًا تشاركيًا مكثفًا لدراسة البيئة العالمية التي يجب أن يشركها الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) بشكل استراتيجي خلال العقد القادم وفيما بعد. تمت مناقشة الاتجاهات السياسية والتكنولوجية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية العالمية باستفاضة، وكذلك تداعياتها على الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية. وبعد الانتهاء من المناقشة المستفيضة، تم التوصل إلى تحليل استراتيجي ساعد على تمهيد الطريق لنظر مجلس الأمناء في مسودة إستراتيجية 2028 في وقت لاحق من الاجتماع.

1. البنود الإجرائية

1.1 الاعتذار عن الغياب

تم تلقي اعتذار عن الغياب من اليزابيث شيفر، وسوف تنضم إلى الاجتماع عبر الإنترنت للمشاركة في البند 8 من جدول الأعمال، تقرير من لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR). كما قدمت إيلين ماكولغان، المستشارة القانونية الفخرية، اعتذارها، لكنها سوف تشارك أيضًا عبر الإنترنت في البند 6 و 8 من جدول الأعمال. وتمت الإحاطة بأن جاكوب موتامبو سوف يحضر الاجتماع عبر الانترنت.

*فيما يلي التفويض الذي **أحاط** المجلس علمًا بوروده:*

تفويض من اليزابيث شيفر إلى بايتس غاواناس.

2.1 الموافقة على محضر الاجتماع السابق

***اعتمد** المجلس محضر اجتماع مجلس الأمناء المنعقد على الإنترنت يومي 9 و 10 مارس 2022 كسجل واقعي ودقيق.*

3.1 اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني

***اعتمد** المجلس جدول أعمال هذا الاجتماع وجدوله الزمني.*

*وقد تلقى المجلس التقرير الذي تناول أوضاع نقاط العمل من الاجتماع السابق و**أحاط علمًا** بأن معظم البنود تسير وفقًا للترتيبات وقد اكتمل معظمها.*

2. إستراتيجية 2028 (الجزء الأول)

تلقى المجلس تحديثًا بشأن استراتيجية 2028 تحت الورقة رقم BoT/06.22/DOC/2.1، التي تضمنت أحدث مسودة لوثيقة إستراتيجية 2028. في فبراير 2021، تولت لجنة السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات (C-SIP) الإشراف والتوجيه لعملية تصميم استراتيجية الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) للفترة من 2023 إلى 2028. وأوشكت هذه العملية على الاكتمال، وكانت لجنة السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات (C-SIP) الآن تسلّم مسودة الإستراتيجية إلى المجلس للنظر فيها.

عُرض على المجلس تحديث بشأن تطورات الإستراتيجية والخطوات التالية:

- أظهرت العملية التشاورية في صياغة الاستراتيجية توافقًا على مستوى الاتحاد بأكمله، بما في ذلك 120 جمعية عضو، و 70 مشاورة على المستوى الوطني، وخمسة تقارير بحثية، و 16 منتدى إقليمي وشبابي، وأكثر من 2000 مشارك في اجتماعات المائدة المستديرة، و 4 ملايين شاب في حملة حائزة على جوائز و 20 ورشة عمل تشاورية وتشاركية.
- تمتاز مسودة استراتيجية في *الاتحاد قوة* ببساطة تصميمها، وتتكون من أربع ركائز رأسية. ثلاث ركائز خارجية، وركيزة واحدة داخلية تركز على تعزيز الاتحاد.
- الهدف من الركيزة الأولى تقديم رعاية ذات جودة تركز على الأفراد لأكبر عدد ممكن من *الأفراد*، وفي أماكن أكثر. يطمح الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) إلى التوسع في نطاق عمله، والوصول إلى فئات كانت مستبعدة تاريخيًا، من بينها مجتمعات الميم (LGBTQ+)، الشباب، والمسنين والأفراد في مواقع الأزمات.

- خُصصت الركيزة الثانية على التغيير المجتمعي والتشريعي، لدفع أجندة *الجنسانية* إلى الأمام. هذا ينقل طموح الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) من التحولات الشاملة في السياسات في العديد من البلدان إلى التدخلات النسوية الراسخة. وهي متأصلة في إيمان الاتحاد الراسخ بأن الحقوق الجنسية والإنجابية عالمية للجميع.
- تهدف الركيزة الثالثة، *التكافل من أجل التغيير*، إلى تعظيم التأثير بمد الجسور وتطوير الخطاب والربط بين المجتمعات المدنية والحركات والقطاعات. وتركز على تطوير ورعاية التقنيات الجديدة واستخدام المنصات الرقمية لتبادل البحوث والبيانات نحو تعميق الشراكة والتكافل.
- تهدف الركيزة الرابعة، *ننمي اتحادنا*، إلى تجديد ميثاقنا، وعقد النية على أن يكون الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) تجسيدًا حقيقيًا لقيمه ويطلق العنان لقوته الجماعية ومصداقيته. وتتعلق بتحقيق الاستدامة وبقاء التأثير، من خلال البحث عن منظمات/جمعيات أعضاء وطنية جديدة تقدم المهارات والقدرات المطلوبة، في المواقع التي تشتد فيها الحاجة إلى الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF). ويقوم نمو الاتحاد أيضًا على تعزيز رفاه الموظفين والمتطوعين، وبناء ثقافة ونظام عالي الأداء، والوقوف معًا من أجل الإدماج ومكافحة التمييز. ويشير النمو أيضًا إلى تعزيز الدخل، مع التركيز على التنويع وريادة الأعمال والتمويل المحلي.
- ويندرج تحت كل ركيزة من ركائز مسودة استراتيجية 2028 ثلاثة مسارات بالغة الأهمية تعتبر هي الإجراءات ذات الأولوية للفترة الاستراتيجية الجديدة. ولكل مسار مجموعة من الالتزامات التي يستعين بها الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) في إحداث التغيير. وهذه المسارات بالغة الأهمية وليست متعارضة، والركائز مترابطة وتعتمد كل منها على الأخرى.
- الخطوات التالية: سيتم طرح مسودة الإستراتيجية، التي وافق عليها المجلس، للتصويت الإرشادي في نهاية شهر يونيو. ومن شهر يوليو إلى نوفمبر، سوف تواصل لجنة السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات (C-SIP) مع الأمناء دعم الاستراتيجية وإدماجها في استراتيجيات الجمعيات الأعضاء على المستوى الوطني وقضايا الأعمال في الاجتماعات والمنتديات ذات الصلة، بينما يستعد الاتحاد لتصويت الجمعية العامة على اعتماد الاستراتيجية رسميًا. وسوف يستمر إشراف لجنة السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات (C-SIP) على إطار النتائج، الذي كان قيد الصياغة الآن، ثم يُعرض على المجلس في اجتماعه المقبل.

أثناء المناقشة، قدم المجلس تعليقات وملحوظات على النحو التالي:

الركيزة 1:

- الحاجة إلى بناء المزيد من المهارات لتعزيز الابتكارات.
- كيف ندافع عن القضايا غير المتعلقة بالحقوق والصحة الجنسية والإنجابية التي نحتاج إلى تقديمها للمستفيدين من خدماتنا؟
- تتطلب تكنولوجيا الرعاية الصحية المتنقلة عن بُعد وجود وسائل الاتصال اللازمة لها – هل نحتاج إلى الدفاع عن ذلك؟
- التركيز على الرعاية المناسبة ثقافيًا، ومعاملة الأفراد بإنسانية.
- فيما يتعلق بـ "التوسع" مقابل "التعمق"، هناك شد وجذب بين التوعية وحرية الاختيار.
- هذه الركائز تحويلية في طبيعتها، وسوف يكون تنفيذها صعبًا. كيف نحولها من مجرد حبر على ورق إلى التنفيذ الفعلي؟
- في سياق جهود الدعوة التي تسبق انعقاد الجمعية العامة، يجب أن تكون هناك رسائل واضحة ومناقشات بناءة حول ما تعنيه حقًا.

تحديات تواجه الموظفين:

- من المهم الابتعاد عن نهج "التطوير" التقليدي. ماذا يعني هذا الأمر، بالنسبة للسكرتاريا والجمعيات الأعضاء؟
- لاحظ أنه كان يتعين على العديد من المنظمات غير الحكومية في أوروبا الاندماج، من أجل الاستمرار والبقاء، نتيجة لخفض التمويلات المخصصة للتنمية. وهذا يعني ضياع المساحات المخصصة للمجتمع المدني والمنظمات والأصوات.
- من المهم دعم القيادات في الجمعيات الأعضاء، لا سيما فيما يتعلق بالتمويل طويل الأجل.
- ويعد إشراك الجمعيات الأعضاء في تنفيذ الاستراتيجية أمرًا أساسيًا.
- الحاجة إلى استلهام دور الحوكمة في قيادة الجمعيات الأعضاء.
- قد ترى بعض الجمعيات الأعضاء أن اللغة المستخدمة في الإستراتيجية غير سائغة.

الركيزة 2:

- الحاجة إلى التحدث مباشرة عن مجتمع الميم (+LGBTQ) ككل، وليس فقط الأشخاص "المهمشين" بشكل عام.
- قد تكون أجندة الجنسانية غير مريحة في بعض البلدان. الهدف هو أن ننهض جميعًا من سباتنا العميق.
- هل جدول أعمال الاستراتيجية هذا هو الجدول المصغر أم هو جدولها الكبير، وسوف يحدث التغيير على المستوى العام؟
- احرصوا على عدم حرمان أعضائنا من حقوقهم. لا تدفعوهم إلى فعل شيء لا يستطيعون فعله.

تحديات تواجه الموظفين:

- ضرورة تعزيز المساءلة بشأن إشراك الشباب
- إهمال قضية التحول الجندري
- هل لدينا الطموح والشجاعة بدرجة كافية؟ العمل على موضوع الإجهاض، والعاملين بالجنس، ومجتمعات الشواذ (LGBTQ)، والنماذج الجديدة التي تقودها المجتمعات على نهج قائم على الحقوق، والمتعة، إلخ.
- تغيير الأعراف ينطوي على تخبط وفوضى ويُعد عملًا طويل الأمد – يجب أن نخرج من سباتنا العميق.

الركيزة 3:

- كيف سننفذها؟
- ما الدور الذي ينبغي أن تؤديه السكرتاريا والجمعيات الأعضاء في بناء التحالفات؟
- فهم أن الجمعيات الأعضاء كلها تختلف في مستوياتها. سوف يبدو النمو مختلفًا في كل جمعية عضو عن الأخرى
- إلى أي مدى ينبغي أن يكون للسكرتاريا دور توجيهي مقابل دورها التعاوني؟
- تحتاج الجمعيات الأعضاء إلى اتخاذ قرارات خاصة بها
- مسألة التخلي عن السيطرة على مستوى السكرتاريا – يجب أن تكون هناك ثقة ومساءلة
- بناء القدرات للجمعيات الأعضاء
- العلاقة بين المجلس والجمعيات الأعضاء – تحتاج الجمعيات الأعضاء إلى رؤيتنا في المناقشات الخاصة بالتنفيذ.
- أهمية الابتكار والكفاءة
- احتضان الأفكار والتكنولوجيا، على سبيل المثال في قيرغيزستان، ابتكارات الشباب والتعليم الجنسي من خلال TikTok؛ يمكن أن يبدو الابتكار مختلفًا، ويواجه المزيد من المخاطر.

تحديات تواجه الموظفين:

- يمكن أن يساعد المجلس في أن يكون جسرًا إلى العالم الخارجي – على سبيل المثال الوصول إلى المؤثرين.
- هل يوجد الشخص المناسب في المجلس؟
- التحول داخل الجمعيات الأعضاء – الاعتماد، بناء الشراكات.

الركيزة 4:

- هذه هي الوسيلة التي ستساعد في تنفيذ الركائز الأخرى
- تحتاج إلى تعزيز - التأكيد على مرونة وقوة التنظيم؛ تعزيز المكاتب الإقليمية والجمعيات الأعضاء.
- أهمية التمازج بين المهارات في السكرتاريا الموحدة
- من المكلَّف بمراقبة تنفيذ الخطط؟
- تعزيز الحوكمة الرشيدة والمساءلة على جميع المستويات
- العلاقة بين الجمعيات الأعضاء / ما طبيعة العلاقة بين المجلس والجمعيات الأعضاء؟
- تعني تنمية الاتحاد أيضًا أننا يجب أن نبتعد عن الاعتقاد بأن العداوة تأتي من الأعداء التقليديين. ابحثوا عن حلفائكم في الأماكن غير المريحة (على سبيل المثال بين الكهنة والقساوسة).
- أين التغيير؟ نحن نبني اتحادًا جديدًا، بقيم جديدة، منها الاحترام المتبادل بين الجمعيات الأعضاء
- يحتاج العاملون في مجال الرعاية الصحية إلى التقدير والاحترام
- لا يتعلق الأمر دائمًا ببناء القدرات، بل يتعلق بالاعتراف بالجهود المبذولة يومًا بعد يوم لتحقيق الأهداف.
- بناء القدرات ورعاية الشباب؛ رعاية الاتحاد ليظل قويًا وفتيًا؛ تنمية الاتحاد الجديد.

تحديات تواجه الموظفين:

- يجب على القادة الشباب أن يشاركوا في القيادة ولا ينتظروا القادة الأكبر سنًا لوضع جدول الأعمال. يجب عليهم أن يضعوا طاولتهم ويدعوا الباقين إلى الجلوس إليها.
- دور المجلس في المساعدة في توفير تفاصيل الميثاق الدقيقة. هو بمثابة إعادة تأسيس للاتحاد، قلبًا وروحًا. ضرورة العودة إلى القيم الأساسية.

عاد المجلس إلى هذا البند في اليوم الثاني، في إطار البند 9 من جدول الأعمال.

3. تحضيرات الجمعية العامة

تلقى المجلس تحديثًا بشأن الجمعية العامة للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة لعام 2022 بموجب الورقة رقم BoT/06.22/DOC/3، بما في ذلك مسودة جدول أعمال الفعالية كلها في الفترة من 21 إلى 27 نوفمبر. قدم هذا البند مينا بارلينغ، مدير العلاقات الخارجية.

أبلغ المجلس بأن مجموعة إشراف المجلس كانت تجتمع بانتظام لضمان تحقيق النتائج المتفق عليها في الجمعية العامة وتحديد موضوعات جدول الأعمال وطريقة صياغته. سوف تكون البنود الرئيسية للجمعية العامة على النحو التالي:

- الموافقة على استراتيجية الفترة من 2023 إلى 2028
- متطلبات الحوكمة
- تأييد بيان اتحاد IPPF حول مكافحة العنصرية
- جوائز الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) لعام 2022
- الاحتفال بالذكرى السبعين لاتحاد IPPF

وتناولت هذه الورقة كيفية تفعيل مشاركة الشباب الهادفة وتعزيز دورهم القيادي قبل انعقاد الجمعية العامة وأثناء انعقادها. سوف تقوم لجنة توجيهية مؤلفة من الأعضاء الشباب في مجلس الجمعية العضو من كل إقليم وعضو واحد من المجلس، سوراكشيا جيري، بالإشراف على منتدى الشباب الذي يسبق الجمعية العامة، بدعم من المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي للأمريكتين والكاريبي (ACRO). وسوف تشترك مجموعة إشراف المجلس مع هذه اللجنة في صياغة جدول الأعمال والرؤية التصورية.

كان من أهم جوانب عملية التخطيط خطة مشاركة الجمعيات الأعضاء، التي وضعتها مجموعة إشراف الجمعية العامة، لضمان تأييد جميع ممثلي الجمعيات الأعضاء للإنجازات الرئيسية التي تقدمها الجمعية العامة ومشاركتهم بالرأي في كيفية تشكيلها. وسوف يُكلَّف الأمناء بالتأكد من أن الجمعيات الأعضاء على دراية بالقرارات التي سيتم اتخاذها وعلى علم تام بالمحتوى الذي سيتم مناقشته واتخاذ قرار بشأنه في الجمعية العامة. ومن القنوات المخصصة لتعزيز مشاركتها الاجتماعات وموقع الجمعية العامة الإلكتروني والتحديثات التي تُرسل عبر البريد الالكتروني، والتحديثات التي تُقدم في منتدى الجمعيات الأعضاء ورسائل الفيديو من الأطراف المعنية. وسوف تكون هناك سلسلة اجتماعات شاملة، بقيادة أعضاء المجلس، تركز على استعدادات الجمعيات الأعضاء، بما في ذلك اجتماعان اثنان لممثلي الشباب تحديدًا.

وتم التخطيط لأن يقوم الأمناء بتخصيص محاورات تفاعلية متخصصة مع الجمعيات الأعضاء ذات الأولوية بين شهري يوليو ونوفمبر. ويؤدي المديرون الإقليميون أيضًا دورًا حيويًا في تصنيف الجمعيات الأعضاء وفقًا لمستوى الدعم المطلوب. وسيقدم المديرون الإقليميون الدعمَ لأعضاء المجلس لتعزيز العلاقات مع الجمعيات الأعضاء ذات الأولوية ورعايتها لتسهيل الحوار. سيتم تزويد كل عضو من أعضاء المجلس بحزمة معلومات لتسهيل حوارهم مع الجمعيات الأعضاء.

أثناء المناقشات، قُدم طلب بأن الأفراد الذين فازوا بجوائز اتحاد IPPF سابقًا، ولم يتمكنوا من الحصول عليها، لديهم الفرصة للمشاركة في حفل توزيع جوائز الجمعية العامة.

***اعتمد** المجلس إدراج فقرة الجوائز في نطاق عمل مجموعة الإشراف على الجمعية العامة.*

***اعتمد** المجلس جدول أعمال الجمعية العامة وموضوعاتها.*

***حدد** المجلس دوره بصفته راعيًا للجمعية العامة في مشاركة الجمعيات الأعضاء.*

*المجلس **أحاط علمًا** بالتحديث الخاص بمكافحة العنصرية والبيان الخاص بها للجمعية العامة.*

اليوم الثاني: 18 يونيو 2022

4. الحوكمة

1.4 **التعديلات المقترحة على لوائح الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) وإجراءات النظام الداخلي**
تلقى المجلس وثيقة توضح بالتفصيل التعديلات المقترحة على لوائح اتحاد IPPF وإجراءات النظام الداخلي بموجب الورقة رقم BoT/06.22/DOC/4.1. قدم هذا البند أشيل توغبيتو، مدير الحوكمة والاعتماد.

تم التوضيح للمجلس أن هذه الورقة حددت مرة أخرى الأساس المنطقي لإدخال منصب نائب الرئيس، بدلاً من منصب أمين الصندوق الحالي، وحددت التعديلات المقترحة على لوائح اتحاد IPPF وإجراءات النظام الداخلي، المطلوبة لتعكس هذا التغيير رسميًا. بعد تأييد المجلس، سوف تُحال التعديلات المقترحة على اللوائح وإجراءات النظام الداخلي إلى الجمعية العامة للموافقة عليها. ستكون الخطوة التالية إجراء التغييرات اللازمة في السياسات ذات الصلة: سوف يعتمد المجلس في نوفمبر السياسة 4.1 – القواعد التنظيمية (الصياغة الجديدة) لرئيس ونائب رئيس مجلس أمناء الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، والسياسة 9.1 – القواعد التنظيمية للجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR).

تم إبلاغ المجلس بأن التعديل الإضافي المقترح للوائح اتحاد IPPF هو حذف "إقليم نصف الكرة الأرضية الغربي" من اللوائح والاستعاضة عنها بـ "إقليم الأمريكتين والكاريبي".

أثناء المناقشة، سأل أحد أعضاء المجلس عن ما إذا كانت صيغة "بالاشتراك مع" متعمدة، لتعزيز استراتيجية روح الفريق لرئيس المجلس ونائب رئيس المجلس. وأكد مدير الحوكمة والاعتماد أن هذه الصياغة كانت مقصودة للتأكيد على العمل الجماعي بين هذين الدورين الرئيسيين.

تساءل أحد أعضاء المجلس عن ما إذا كان من المحتمل وجود أي اعتراض من الجمعيات الأعضاء على إلغاء دور أمين الصندوق وإدخال دور نائب الرئيس، وما إذا كان ينبغي المزيد من الوضوح بشأن الوقت الذي ينبغي أن يقوم فيه نائب الرئيس أو الرئيس بالإجراءات اللازمة. تم تذكير المجلس بالمناقشة المستفيضة التي جرت حول هذه المسألة في اجتماعه الأخير الذي قرر فيه لصالح التغيير. ينبغي أن يشير أعضاء المجلس إلى هذه التغييرات في مراسلاتهم وحديثهم إلى الجمعيات الأعضاء في الفترة التي تسبق الجمعية العامة (كما تمت مناقشته تحت البند 3 من جدول الأعمال). وأضاف المدير العام أنه ينبغي طمأنة الجمعيات الأعضاء إلى أن رئيس لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) وأعضاء لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) لديهم الخبرة المالية المطلوبة، ولن تكون هناك فجوات في الخبرة بعد هذه التغييرات.

***أيد** المجلس التعديلات المقترحة على لوائح الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) وإجراءات النظام الداخلي وأوصى بها لاعتمادها من الجمعية العامة، ويتم بموجبها إدخال دور نائب الرئيس وإلغاء دور أمين الصندوق.*

***أيد** المجلس حذف جميع الإشارات إلى إقليم نصف الكرة الأرضية الغربي في نفس الوثائق وإدخال إقليم الأمريكتين والكاريبي.*

***أيد** المجلس التعديلات المقترحة على السياسات ذات الصلة: السياسة 4.1- القواعد التنظيمية لرئيس ونائب رئيس مجلس أمناء اتحاد IPPF والسياسة 9.1- القواعد التنظيمية للجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) بهدف موافقة مجلس الأمناء عليها في نوفمبر 2022، بعد موافقة الجمعية العامة على تعديلات اللوائح وإجراءات النظام الداخلي.*

2.4 **تجديد فترات الخدمة لأربعة أمناء أو عدم تجديدها**
تلقى المجلس وثيقة بشأن تجديد فترات الخدمة لأربعة أمناء، بموجب الورقة رقم BoT/06.22/DOC/4.2. قدم هذا البند ضُون غوناواردينا، عضو لجنة الترشيحات والحوكمة.

تم إبلاغ المجلس بأن لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) أكدت في مارس 2022 أن تقييمات أداء الأمناء الأربعة الآتية أسماؤهم سوف تُجرى باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية المعتمدة لمراجعات أداء الأمناء منفردين: آيزاك أديوول، يولوكبيك باتيرغاليف، روز-ماري بيل أنطوان، وجاكوب موتامبو. وفي بداية العملية، أشار جاكوب موتامبو إلى قراره عدم التقدم بطلب تجديد فترة خدمته لأسباب شخصية. وافقت لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) على إجراء مقابلة وداع مع جاكوب واستمرت في مراجعة أداء الأمناء الثلاثة المتبقين.

تم إبلاغ المجلس بأن هذه العملية نتج عنها تقديم لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) توصيتها بإعادة تعيين هؤلاء الأمناء الثلاثة لفترة ثانية ونهائية. وعلق أحد الأمناء الذين شاركوا في تقييم الأداء قائلاً إن هذه العملية كانت جيدة وساعدت في فهم ما وصلنا إليه ورؤية التقدم الذي أحرزناه. أتاح التقييم الذاتي والمقابلة الشخصية والأدوات الأخرى فرصة لمراجعة عمل الأمناء في المجلس، وتم تقديم الشكر للزملاء، ومنهم الرئيس، على ما قدموا من دعم في هذه العملية.

تساءل أحد أعضاء المجلس عن ما إذا كان سيتم وضع ملف تعريفي لعضو المجلس الجديد الذي سيتم تعيينه يوضح مجموعة المهارات المطلوبة لاستكمال مهارات أعضاء المجلس الآخرين. أكد ضُون غوناواردينا أن هذه العملية ستبدأ قريبًا وأن عضو المجلس الجديد سوف يكون من الأمناء الشباب.

قام المجلس **<u>بإعادة تعيين</u>** الأمناء التاليين لفترة ثانية ونهائية بناءً على توصية قدمتها لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) قيد التأكيد من الجمعية العامة:

- إيزاك أديول
- يولوكبيك باتيرغاليف
- روز-ماري بيل أنطوان

اقترح أحد الأمناء أن الواجب وجود أمين آخر يدعم رئيس المجلس في عملية مراجعة الأداء، لأنها كانت مهمة جسيمة، إلى جانب المسؤوليات الأخرى لرئيس المجلس. **<u>تمت الإحاطة علمًا</u>** بهذا الاقتراح.

<u>أعرب</u> المجلس عن امتنانه لجاكوب موتومبو على خدمته لمجلس الأمناء و**<u>أشار</u>** إلى عدم تجديده الخدمة طوعيًا.

شكر الرئيس كلاً من لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) لعملها الدؤوب والأمناء الثلاثة المذكورين أعلاه لتعاونهم في هذه العملية الدقيقة.

3.4 **<u>التناوب على عضوية لجان المجلس</u>**

تلقى المجلس وثيقة توضح بالتفصيل التناوب على عضوية لجان المجلس بموجب الورقة رقم <u>BoT/06.22/DOC/4.3</u>. قدم هذا البند أشيل توغبيتو، مدير الحوكمة والاعتماد.

تم تذكير المجلس بأنه في اجتماع المجلس المنعقد في مارس 2022، قرر مجلس الأمناء أن يخدم جميع أعضاء لجان المجلس الخارجيين على قدم المساواة لمدة أقصاها فترتين، خلافًا لما كان من قبل. ولتجنب مغادرة جميع أعضاء اللجان في وقت واحد، تمت التوصية لرؤساء اللجان بوضع اقتراح بشأن تناوب الأعضاء، وسوف يتم إطلاع المجلس في هذا الاجتماع على آخر المستجدات.

أشار مدير الحوكمة والاعتماد إلى وجود مشاركة كبيرة مع رؤساء اللجان وحدوث تقدم في هذه العملية. كان لاثنيْن من رؤساء اللجان خطة واضحة للتناوب على عضوية لجنتهما وكان أمام اللجان الأخرى الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. أشار رئيس لجنة العضوية إلى أن اللجنة وافقت على فترة أولية مدتها ثلاث سنوات واتفقوا على خروج ثلاثة من أعضاء لجنة العضوية بالتناوب في العام المقبل.

*المجلس **<u>أحاط علمًا</u>** بالتقدم المحرز في تعاقب فترات خدمة أعضاء لجان المجلس.*

***<u>وافق</u>** المجلس على المقترحات اللاحقة بشأن التناوب التي قدمها رئيس كل لجنة من لجان المجلس.*

4.4 **<u>مراجعة أداء لجان المجلس</u>**

تلقى المجلس وثيقة بشأن مراجعة أداء لجان المجلس بموجب الورقة رقم <u>BoT/06.22/DOC/4.4</u>. قدم هذا البند أشيش كومار، كبير المستشارين الفنيين - التطوير المؤسسي ودعم الحوكمة.

تم تذكير المجلس بأنه في اجتماع مجلس الأمناء المنعقد في مارس، اقترحت لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) على المجلس خمسة مؤشرات لإجراء تقييم لأداء لجان المجلس. في أبريل 2022، أعدت لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) مذكرة تفاهم وقدمتها إلى رؤساء لجان المجلس للتعليق عليها. حددت لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) جدولًا زمنيًا لإجراء مراجعات أداء لجان المجلس، على أن تبدأ في منتصف مايو 2022 وتنتهي في أوائل يونيو 2022. وتمت الإحاطة علمًا بأن من بين أعضاء اللجان البالغ عددهم 25 عضوًا، أكمل 19 عضوًا المرحلة الأولى من التقييم الذاتي. وأعقب ذلك رأي رئيس اللجنة وملاحظاته وتقديم التقييمات إلى المجلس ثم إلى لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC). ومع ذلك، فقد

ثبت أن أحد المعايير، وهو تعليقات الأقران بطريقة 360 درجة، يمثل تحديًا لبعض أعضاء اللجنة. كان هذا قيد المناقشة من قبل لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) وسوف يقررون إما تعليق هذا العنصر هذا العام أو التعامل معه بطريقة أخرى.

تمت دعوة رؤساء اللجان لتقديم آرائهم وملاحظاتهم في هذه العملية، وعلقوا على النحو التالي:

- كانت العملية جيدة والتزم الأعضاء بتقديم تقييماتهم الذاتية في الوقت المحدد لها. ومع ذلك، استغرقت عملية 360 درجة والمحادثات وجهًا لوجه مع الأعضاء وقتًا طويلاً من الرئيس. هل يمكن تبسيط هذا الإجراء؟ ربما يمكن تحديد مجالات معينة لبناء قدرات محددة مسبقًا.
- لا تزال هذه العملية جارية. مع أنها مفيدة، توجد تحديات. لقد أكمل بعض أعضاء اللجان التقييم الذاتي ولكن لا يزال اثنان قيد الانتهاء.
- أجرى معظم أعضاء اللجان مراجعات لأدائهم ووقع عليها الرؤساء.

تقدم الرئيس بالشكر لرؤساء اللجان لإدراجهم الحوكمة الرشيدة في المنظومة وتطلع المجلس إلى سماع النتائج.

تمت **الإحاطة علمًا** بأن كل رئيس لجنة سوف يكمل عملية مراجعة الأداء بالشراكة مع لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC).

5. المساءلة

1.5 مراجعة الأداء السنوي لعام 2021

تلقى المجلس هذا التقرير بشأن مراجعة الأداء السنوي لعام 2021 بموجب الورقة رقم BoT/06.22/DOC/5.1. قدمت هذه الورقة مانويله هيرويتس، مديرة شعبة البرامج.

تم إبلاغ المجلس بأن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) حقق مستوى جيدًا جدًا من التعافي بالرغم من استمرار تأثير جائحة كوفيد-19 وفقدان العديد من الشركاء بعد الانفصال عن إقليم نصف الكرة الأرضية الغربي (WHR). وبالرغم من ذلك، شهدنا زيادة بنسبة 6٪ في إجمالي خدمات الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية المقدمة في عام 2021 مقارنة بعام 2020 وزيادة بنسبة 8٪ في سنوات الحماية الزوجية. وهي زيادة ملموسة مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة. تحققت زيادة جيدة في بيانات التثقيف الجنسي الشامل (CSE) المقدمة، ويرجع الكثير من هذا إلى تحسن أداء الجمعية العضو في الصين. حدث تراجع طفيف في مكاسب الدعوة. كانت السكرتاريا تحلل هذه النتائج لمعرفة أسباب التراجع، وكان بعضها بسبب انفصال إقليم نصف الكرة الغربي (WHR). وقُدمت مجموعة البيانات ودراسات الحالة التفصيلية في مراجعة الأداء السنوي (APR) الكاملة.

أثناء المناقشة، أشاد أحد أعضاء المجلس بالاتحاد على هذا التقرير الممتاز، مشيرًا إلى أن أداء الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) كان من الممكن أن يكون أفضل كثيرًا لولا جائحة كوفيد.

وسأل أحد أعضاء المجلس عن كيفية تعريف مصطلح مكاسب الدعوة. أفاد مدير شعبة البرامج أن هذا التقرير تقرير ذاتي من الجمعية العضو وتحقق من صحته المكتب الإقليمي.

علق أحد أعضاء المجلس على انخفاض نسبة المساهمة في الخدمات المقدمة للجمعية العضو بجمهورية الكونغو الديمقراطية، مقارنة بعدد سكانها الكبير. تم إخطار المجلس بأن هذه الجمعية العضو بها فقط 46 عيادة وأنها لا تستطيع تغطية نطاق الدولة بأكملها. علاوة على ذلك، لم يكن بها إلا عيادات فقط منذ عام 2016 ومنذ ذلك الحين كانت هناك زيادة سريعة في أدائها.

طلب أعضاء المجلس توضيحًا بشأن بيانات إقليم نصف الكرة الغربي (WHR) وما إذا كان من الممكن نشر النتائج بدون الجمعيات الأعضاء البالغ عددها 14 جمعية عضو في إقليم نصف الكرة الغربي (WHR)، لطرح معلومات قابلة للمقارنة. تم إخطار المجلس بأن السكرتاريا قد أجرت تحليلًا استبعدت فيه بعض البيانات التي قد تؤدي إلى تحريف كبير في نتائج الجمعيات الأعضاء بإقليم نصف الكرة الغربي (WHR). لم يُدرج هذا التحليل المقارن في الملخص العام لأن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) استعرض الأداء كاملًا لعام 2021. تم إجراء تحليل أكثر دقة ويمكن إطلاع الأمناء على هذه المعلومات.

وعلق أحد أعضاء المجلس بأنه كان من المفيد استعراض بعض دراسات الحالة التي توضح قوة عمل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF). تم إبلاغ المجلس بأن هناك العديد من دراسات الحالة المتاحة في مراجعة الأداء السنوي وسيتم إبلاغ المجلس برابط موقع الويب.

أشار أحد أعضاء المجلس إلى أن النسبة المئوية لمشاركة الشباب ربما تكون قد انخفضت بسبب جائحة كوفيد. تم التأكيد على ضرورة استخدام التكنولوجيا لحشد الشباب.

تقدم الرئيس بالتهنئة للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، ولا سيما الجمعيات الأعضاء، على هذه المجموعة الرائعة من النتائج التي تحققت في ظل ظروف صعبة.

*المجلس **أحاط علمًا** بتقرير مراجعة الأداء السنوي لعام 2021.*

التقرير المرحلي الصادر عن الرئيس والمدير العام

تلقى المجلس التقرير المرحلي الصادر عن الرئيس والمدير العام بموجب الورقة رقم BoT/06.22/DOC/5.2.

2.5 طلب أحد أعضاء المجلس إيضاح معاني الاختصارات في المستقبل. **تمت الإحاطة علمًا** بهذا.

قُدم طلب أيضًا بأن تشتمل التقارير المستقبلية على قسم موجز عن تحليل المخاطر، على سبيل المثال كيف ستؤثر الاضطرابات السياسية في أقاليم معينة على الخدمات المقدمة. **وافق** المدير العام على إدراج ذلك في التقارير المستقبلية.

ردًا على طلب الحصول على مزيد من المعلومات حول موضوع جمع الأموال والاستراتيجية، أشار المدير العام إلى أنه منذ بداية الجائحة، اتخذت السكرتاريا وجهة نظر مفادها أنها ستوقع الاتفاقات في أقرب وقت ممكن، بدلاً من مواصلة المفاوضات بشأنها. كانت هذه الإستراتيجية مفيدة جدًا للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) وتمكن الاتحاد من إقرار العديد من الالتزامات طويلة الأجل. والأهم من ذلك، يحتاج الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) إلى تجديد اتفاقياته طويلة الأجل مع الدول الاسكندنافية لأنها تمول الاستراتيجية. ووقعت الدنمارك، لكن السويد والنرويج اتخذتا قرارًا بتجميد تمويلهما الإنمائي عقب تطورات وضع اللاجئين الأوكرانيين في البلدين. ولم يتلق الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) حتى الآن سوى نصف الأموال من السويد ولا تزال المفاوضات جارية. أبلغت النرويج في البداية أنها لن تستطيع توفير التمويل هذا العام، وقد أرسل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) رسالة إلى الجمعيات الأعضاء لإبلاغها بتأثير هذا الوضع على تمويلنا للجمعيات الأعضاء. كانت المفاوضات جارية مع النرويج وتم وصول 60٪ من التمويل حتى الآن. وقد اتخذ البرلمان النرويجي الآن قرارًا لحماية تمويل منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، وينبغي أن يتلقى الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) الأموال المتبقية. أكدت ألمانيا بالأمس أنها ستقدم 12 مليون دولار أمريكي، وربما 5 ملايين دولار أمريكي إضافية من ميزانية أوكرانيا، لكن هذا لم يؤكد بعد. لذلك، من المحتمل الآن أنه إذا لم يتلق الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) المنحة الكاملة من السويد، فقد لا يؤثر ذلك على تمويل الجمعيات الأعضاء وقد يختم الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) هذا العام بفائض، مع مراعاة تقلبات أسعار الصرف الأجنبي. فيما يتعلق بجمع الأموال الخاصة، خصص الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة 3 ملايين دولار أمريكي من الاحتياطيات لجمع الأموال الفردية في الولايات المتحدة الأمريكية. يتمتع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) باعتراف هائل بعلامته التجارية هناك ولكن ظهرت فجوة مع رحيل إقليم نصف الكرة الغربي (WHR).

تقدم أحد أعضاء المجلس بالشكر لفريق قيادة المديرين على جميع أعمال الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) في أوكرانيا وأفغانستان. أشار المدير العام إلى أن استجابة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) لأوكرانيا كانت نموذجية، وساعد في ذلك تركيز الجمعية العضو في أوكرانيا على إظهار قضايا الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية بوضوح. واستجابت الجهات المانحة لذلك وقدموا المزيد من المساهمات لأوكرانيا.

ردًا على تعليق حول أهمية قيام الجمعيات الأعضاء بوضع استراتيجيات لتعبئة الموارد، أشار المدير العام إلى أن استراتيجية استدامة الجمعية العضو لم تكن جديدة. ولكن ستكون هناك حاجة إلى إجراء تغييرات كبيرة في السكرتاريا لأن هذا المجال لم يشهد مستويات كافية من الاستثمارات. كان هدف الجمعيات الأعضاء مضاعفة دخلها من عام 2016 إلى عام 2022 ونفس الشيء بالنسبة للسكرتاريا. لن تتمكن السكرتاريا من تحقيق ذلك بسبب قاعدة الحجر العام (Global Gag Rule). ومع ذلك، فقد انخفض دخل الجمعيات الأعضاء من عام 2016. كانت هناك استثمارات في مركز المشاريع الاجتماعية (Social Enterprise Hub) في سريلانكا، ولكن كانت هناك حاجة إلى المزيد من المهارات في هذا المجال في السكرتاريا بالإضافة إلى عقد المزيد من الشراكات مع شركات على دراية بهذا المجال. سوف يشكل هذا جانبًا من إعادة تنظيم السكرتاريا.

*المجلس **أحاط علمًا** بالتقرير المرحلي الصادر عن الرئيس والمدير العام.*

6. تقرير من لجنة العضوية

تلقى المجلس تقرير العضوية بموجب الورقة رقم BoT/06.22/DOC/6 الذي قدمته دنيا ناصر، رئيسة لجنة العضوية.

نتائج مراجعة الاعتماد

*المجلس **أحاط علمًا** بمراجعة لجنة العضوية لنتائج الجمعيات الأعضاء الـ 16 التالية التي خضعت لمراجعة الاعتماد:*

- *تشاد - Association Tchadienne pour le Bien-Etre Familial (الجمعية التشادية لرفاه الأسرة)*
- *غينيا بيساو - Associação Guineense para o Bem Estar Familiar (الجمعية الغينية لرفاه الأسرة)*
- *النيجر - Association Nigérienne pour le Bien-Etre Familial (الجمعية النيجيرية لرفاه الأسرة)*
- *جمهورية الكونغو الديمقراطية - Association pour le Bien-Etre Familial/Naissances Désirables (جمعية رفاه الأسرة/الولادات المرغوبة)*
- *ناميبيا - Namibia Planned Parenthood Association (جمعية ناميبيا لتنظيم الأسرة)*
- *الجزائر - Association Algérienne pour la Planification Familiale (الجمعية الجزائرية لتنظيم الأسرة)*
- *أرض الصومال - Somaliland Family Health Association (جمعية أرض الصومال لصحة الأسرة)*
- *رومانيا - Societatea de Educatie Contraceptiva si Sexuala (جمعية التوعية الجنسية ومنع الحمل)*
- *جمهورية سلوفاكيا - Spoločnosť pre plánované rodičovstvo (جمعية تنظيم الأسرة)*
- *اسرائيل - Israel Family Planning Association (جمعية اسرائيل لتنظيم الأسرة)*
- *الصين - China Family Planning Association (جمعية الصين لتنظيم الأسرة)*
- *هونغ كونغ - Family Planning Association of Hong Kong (جمعية هونغ كونغ لتنظيم الأسرة)*
- *ساموا - Samoa Family Health Association (جمعية ساموا لصحة الأسرة)*
- *كيريباتي - Kiribati Family Health Association (جمعية كيريباتي لصحة الأسرة)*
- *فانواتو - Vanuatu Family Health Association (جمعية فانواتو لصحة الأسرة)*
- *بنغلاديش - Family Planning Association of Bangladesh (جمعية بنغلاديش لتنظيم الأسرة)*

*مع ملاحظة أنه كانت هناك معايير لم تلتزم بها الجمعيات الأعضاء المذكورة أعلاه حتى الآن، وأن هذه الجمعيات كانت تتخذ خطوات لتصحيح ذلك، فإن المجلس **أحاط علمًا** أيضًا أنه لا يمكن حاليًا إعادة اعتماد الجمعيات الأعضاء في تشاد؛ غينيا بيساو؛ النيجر؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ناميبيا؛ الجزائر؛ أرض الصومال؛ رومانيا؛ جمهورية سلوفاكيا؛ اسرائيل؛ الصين؛ هونغ كونغ؛ ساموا؛ كيريباتي؛ فانواتو؛ وبنغلاديش وستظل أعضاء معتمدين تابعين للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، تحت مرحلة الاعتماد 2، دون تغيير في وضع عضويتها.*

متابعة مراجعة الاعتماد

*المجلس **أحاط علمًا** بمراجعة لجنة العضوية للتقارير المرحلية للجمعيات الأعضاء الـ 16 التالية التي خضعت لمراجعة الاعتماد ضمن مرحلة الاعتماد الثالثة:*

- *الكاميرون - Cameroon National Association for Family Welfare (جمعية الكاميرون الوطنية لرفاه الأسرة)*
- *زامبيا - Planned Parenthood Association of Zambia (جمعية زامبيا لتنظيم الأسرة)*
- *جزر القمر - Association Comorienne pour le Bien-Etre de la Famille (جمعية جزر القمر لرفاه الأسرة)*
- *تنزانيا - Uzazi na Malezi Bora Tanzania*
- *سيراليون- Planned Parenthood Association of Sierra Leone (جمعية سيراليون لتنظيم الأسرة)*

- *موزمبيق - Associação Moçambicana para Desenvolvimento da Família (جمعية موزامبيق لتنظيم الأسرة)*
- *مالي - Association Malienne pour la Protection et la Promotion de la Famille (الجمعية المالية لدعم الأسرة وحمايتها)*
- *مصر - Egyptian Family Planning Association (الجمعية المصرية لتنظيم الأسرة)*
- *أندونيسيا - Indonesian Planned Parenthood Association (الجمعية الأندونيسية لتنظيم الأسرة)*
- *جمهورية كوريا - Korea Population, Health and Welfare Association (جمعية كوريا للسكان والصحة والرفاه)*
- *جزر كوك - Cook Islands Family Welfare Association (جمعية جزر كوك لرفاه الأسرة)*
- *ليتوانيا – Seimos Planavimo ir Seksualines Sveikatos Asociacija*
- *بلجيكا - Belgische Federatie voor Seksuele en Reproductieve Gezondheid en Rechten / Fédération Belge pour la Santé et les Droits Sexuels et Reproductifs (الاتحاد البلجيكي للحقوق والصحة الجنسية والإنجابية)*
- *جمهورية صربيا - Serbian Association for Sexual and Reproductive Rights (الجمعية الصربية للحقوق الجنسية والإنجابية)*
- *أفغانستان - Afghan Family Guidance Association (الجمعية الأفغانية لإرشاد الأسرة)*
- *نيبال - Family Planning Association of Nepal (جمعية نيبال لتنظيم الأسرة)*

مع ملاحظة أنه كانت هناك معايير لم تلتزم بها الجمعيات الأعضاء المذكورة أعلاه حتى الآن وأنها كانت تتخذ خطوات لتصحيح ذلك، فلا يمكن حاليًا إعادة اعتمادها، وإن المجلس ***أحاط علمًا*** *بأن المكاتب الإقليمية المعنية سوف تواصل مراقبة تنفيذ خطط إجراءات المتابعة خلال الفترة المتفق عليها. وخلال تلك الفترة، سوف تبقى الجمعيات الأعضاء في الكاميرون؛ زامبيا؛ جزر القمر؛ تنزانيا؛ سيراليون؛ موزمبيق؛ مالي؛ مصر؛ ليتوانيا؛ بلجيكا؛ جمهورية صربيا؛ اندونيسيا؛ جمهورية كوريا؛ جزر كوك؛ أفغانستان؛ ونيبال أعضاء معتمدين تابعين للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، في إطار مرحلة الاعتماد 2، دون تغيير في وضع عضويتها.*

تغيير في الاسم

المجلس ***أحاط علمًا*** *بتغيير اسم الجمعية العضو بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من: الجمعية الكورية لتنظيم الأسرة وصحة الأم والطفل في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إلى* ***جمعية كوريا لصحة الأسرة.***

الاستقالات

تم إبلاغ المجلس بأن لجنة العضوية أحاطت علماً بالتقارير الواردة من الجمعيات الأعضاء في اليابان وإيران وتشير إلى استقالتها من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF).

وفي حالة اليابان، نظرًا لتأسيس الجمعية العضو كجمعية مدمجة عامة، فإن المديرين كانوا مسؤولين ماليًا عن جميع الخسائر التي تتكبدها الجمعية، وبالتالي، فإنها لم تكن قادرة على الوفاء بمعايير ومسؤوليات عضوية الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) خصوصًا ما يتعلق منها بمكافآت أعضاء المجلس ونسبة الشباب في المجلس. وهذه من حالات عدم الامتثال التي تمنعهم من الحصول على العضوية بالانتساب. جمعية تنظيم الأسرة اليابانية (JFPA) قرر مجلسها اتخاذ قرار الاستقالة من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF). تم إخطار المجلس بأن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) سوف يبحث عن جمعية عضو جديدة في اليابان.

أبلغت جمعيةُ إيران لصحة الأسرة (FHAI) مكتبَ جنوب آسيا الإقليمي بصعوبة استمرار ارتباطها مع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) بسبب قرار الحكومة الإيرانية إلغاء ترخيصها. وتم اتخاذ هذا القرار لأنهم يعتبرون العمل الذي تقوم به جمعية إيران لصحة الأسرة (FHAI) يتعارض مع قانون السكان الجديد الذي تم تمريره العام الماضي. وفشلت الجهود التي بذلها المدير العام والمدير الإقليمي، إقليم جنوب آسيا، ليؤكدوا للحكومة على التزام الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) بتقديم الدعم للمضي قدمًا في إستراتيجية جمعية إيران لصحة الأسرة (FHAI) الشاملة، التي تتماشى مع أولويات الرعاية الصحية في البلاد وإعادة تركيز استراتيجية تقديم خدمات جمعية إيران لصحة الأسرة (FHAI)، فشلت في إقناع

الحكومة لاستعادة ترخيص جمعية إيران لصحة الأسرة (FHAI). وكان مكتب جنوب آسيا الإقليمي يحاول فهم تقييم الوضع في إيران من خلال استشاري محلي لتحديد منظمة جديدة لدعوتها إلى الشراكة التعاونية.

*المجلس **أحاط علمًا** باستقالة الجمعية العضو في إيران والجمعية العضو في اليابان من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF).*

تحديث بشأن رحلة أعضاء اتحاد تنظيم الأسرة في إقليم الكاريبي للحصول على العضوية بالانتساب

*المجلس **أحاط علمًا** بمراجعة لجنة العضوية للتحديث الخاص بالعضوين المتبقيين (غوادلوب ومارتينيك) التابعين لاتحاد تنظيم الأسرة في إقليم الكاريبي (CFPA)، وقد شرعا في رحلة الحصول على العضوية بالانتساب بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) بعد انفصال إقليم نصف الكرة الأرضية الغربي عن الاتحاد.*

*تمت **الإحاطة علمًا** بتعرض المنظمتين لتأخيرات بسبب جائحة كوفيد التي أثرت على قدراتهما على التعامل مع الجهات الفاعلة على المستوى الوطني لمعالجة التغييرات اللازمة لاستيفاء اشتراطات الطلب المقدم.* وتوقف الاتصال بين المكتب الإقليمي والعضوين المنتسبين لبعض الوقت ولكن استُأنف مرة أخرى بمساعدة المدير الإقليمي لإقليم إفريقيا. وحققت المنظمتان تقدمًا كبيرًا. وسوف يُعرض طلبهما للحصول على العضوية بالانتساب للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) في اجتماع لجنة العضوية القادم.

تحديث بشأن ضم الفروع التابعة في إقليم الأمريكتين والكاريبي

*المجلس **أحاط علمًا** بمراجعة لجنة العضوية للتحديث الخاص بالتقدم المحرز لضم الفروع التابعة في هذا الإقليم بعد انفصال إقليم نصف الكرة الأرضية الغربي عن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF).* ولقد حددت إدارة الإقليم تسع منظمات إضافية للعضوية في أروبا؛ بوليفيا؛ البرازيل؛ الإكوادور؛ غويانا؛ هايتي؛ هندوراس؛ فضلًا عن غوادلوب ومارتينيك المذكورتين أعلاه.

وأكملت المنظمة في غويانا عملية العناية الواجبة؛ أما المنظمة الموجودة في هايتي فقد كانت تجري عملية العناية المالية الواجبة؛ واتفقت المنظمات في هندوراس والبرازيل على بدء عملية العناية الواجبة. وبالنسبة للإكوادور، تتوافق قوانينها الأساسية مع العديد من متطلبات الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، ولكن هناك مجالات رئيسية غير متوافقة معها وتم إدراج نصوص جديدة في وثائقها القانونية للتعامل مع معظم القضايا العالقة. وتشارك المنظمة البوليفية الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) في رؤيته ورسالته وقيمه وتغطي لوائحها وقوانينها الأساسية الكثير من متطلبات القبول في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF). ومع ذلك، لديها مجالات رئيسية لا تتوافق معها. وتمت معالجة معظم القضايا بإجراء تعديلات على الوثائق القانونية.

تقييم أداء لجنة العضوية

*المجلس **أحاط علمًا** بمراجعة لجنة العضوية لمذكرة التفاهم بشأن المراجعة السنوية لأداء لجان IPPF الدائمة والأعضاء منفردين والإجراءات اللاحقة وفقًا للجدول الزمني للجنة الترشيحات والحوكمة.*

تعاقب فترات خدمة أعضاء لجنة العضوية

*المجلس **أحاط علمًا** بمراجعة لجنة العضوية للورقة الخاصة بتعاقب فترات خدمة أعضاء لجنة العضوية.* وسوف يجتمع الأعضاء لوضع خطة تضمن استيفاء عملية التعاقب في لجنة العضوية بناءً على التوجيهات المقدمة.

توصية بإعادة الاعتماد

*وفقًا لتوصية صادرة عن لجنة العضوية، **وافق** مجلس الأمناء على إعادة اعتماد الجمعيات الأعضاء التالية كأعضاء كاملي العضوية في الاتحاد:*

- *Botswana Family Welfare Association (جمعية بوتسوانا لرفاه الأسرة)*
- *Association Congolaise pour le Bien-Etre Familial (جمعية الكونغو لرفاهية الأسرة)، (الكونغو)*
- *Association Mauritanienne pour la Promotion de la Famille (الجمعية الموريتانية لدعم الأسرة)، (موريتانيا)*

- *Väestöliitto (فنلندا)*
- *NGO Women Health and Family Planning (المنظمة غير الحكومية لصحة المرأة وتنظيم الأسرة)، (أوكرانيا)*

توصية بالإيقاف

وافق *مجلس الأمناء، بموجب توصية قدمتها لجنة العضوية، على إيقاف عضوية جمعية Djiboutienne pour l'Equilibre et la Promotion de la Famille (الجمعية الجيبوتية للمساواة ورعاية الأسرة)، جمعية جيبوتي العضو، في اتحاد IPPF، نظرًا لضعف أدائها وعدم التزامها بمراجعة الأداء التي تؤكد اكتمال عضويتها في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF).*

توصيات بالفصل

جمعية Association Sénégalaise pour le Bien Etre Familial (الجمعية السنغالية لرفاه الأسرة)، (جمعية السنغال العضو)

*المجلس **أحاط علمًا** بمراجعة لجنة العضوية للتوصية المقدمة من المدير الإقليمي، إقليم أفريقيا، التي أيدها المدير العام، ببدء عملية فصل جمعية السنغال العضو من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF).* وكانت هذه الجمعية العضو قيد الإيقاف منذ مارس 2021 بسبب تحديات مؤسسية مرتبطة بالحوكمة والإدارة. وأرسل المكتب الإقليمي إلى هذه الجمعية العضو طلبات في سبتمبر 2021 وفبراير 2022 للحصول على معلومات عن الإجراءات التي تُتخذ لحل المشكلات التي أدت إلى إيقافها. واتضح من رد الجمعية العضو على طلب فبراير 2022 أن موقفهم لم يتغير وأنهم ما زالوا يواجهون التحديات المؤسسية المشار إليها.

سأل أحد أعضاء المجلس عن إمكانية إنشاء جمعية عضو جديدة في السنغال وأُبلِغ بأن المكتب الإقليمي قد حدد أربعة شركاء محتملين وبدأ العمل مع منظمة واحدة.

وردًا على سؤال حول المدة الزمنية بدءًا من عملية الإيقاف إلى عملية الفصل، أوضح المدير العام أن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) كان متباطئًا في اتخاذ تلك الإجراءات. لكن الاتحاد كان كائنًا حيًا يسعى إلى تعزيز مرونته. ومع ذلك، فإن عملية إنهاء عضوية أي جمعية عضو ليست بهذه السهولة. التطور الإيجابي هو أن المكاتب الإقليمية الآن لا تتحين الفرصة لفصل أي جمعية عضو تعاني من مشكلات قبل البحث عن شركاء بديلين محتملين. في الوقت المناسب، ستعود السكرتاريا إلى لجنة العضوية مع المزيد من المقترحات حول كيفية حدوث عملية الانتساب وإمكانية اتخاذ المزيد من الخطوات الوسيطة.

سأل أحد أعضاء المجلس متى تبدأ عملية الفصل. تم توضيح أنها تبدأ بعد صدور القرار من المجلس، بناءً على توصية تقدمها لجنة العضوية.

تساءل الرئيس أيهما أفضل أن يكون عدد المنظمات كبير، أم أن يكون عددها قليل وتأثيرها أكبر. عند الحديث عن النمو وعدد الجمعيات الأعضاء، كان من المهم أيضًا الانتباه إلى البصمة الاستراتيجية للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF). الحضور ليس دائمًا أفضل مؤشر للأداء. أضاف المدير العام أن الركيزة 4 من الإستراتيجية الجديدة تتحدث عن تنمية اتحادنا. لكن هذا لم يكن متعلقًا بمتابعة المزيد من الجمعيات الأعضاء، بل كان يتعلق أكثر بالنظر في عدد البلدان التي من المهم أن نعزز فيها حضورنا بسبب احتياجات تلك البلدان.

وافق *مجلس الأمناء، بموجب توصية قدمتها لجنة العضوية، على وجوب شروع السكرتاريا في إجراءات فصل جمعية Association Sénégalaise pour le Bien Etre Familial (الجمعية السنغالية لرفاه الأسرة) من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، مشيرًا إلى أن الأوضاع التي أفضت إلى إيقاف الجمعية العضو مستمرة.*

Planned Parenthood Association of Liberia (جمعية ليبيريا لتنظيم الأسرة)

*المجلس **أحاط علمًا** بمراجعة لجنة العضوية للتوصية المقدمة من المدير الإقليمي، إقليم أفريقيا، التي أيدها المدير العام، ببدء عملية فصل جمعية ليبيريا لتنظيم الأسرة من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF).*

كانت هذه الجمعية العضو قيد الإيقاف منذ أغسطس 2021 بسبب تقارير جنائية أفادت الاشتباه بإساءة تصرفها في أموال بلغت 4 ملايين دولار أمريكي. وقد وافقت الجمعية العضو على خارطة طريق لتصحيح هذا الوضع لكنها لم تتمكن من تنفيذها. أشار المدير العام إلى أن نصيب الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) من هذا الدين يتراوح من 300,000 دولار أمريكي إلى 400,000 دولار أمريكي فقط.

أكد أحد أعضاء المجلس على أهمية إيجاد شريك بديل في هذه الدولة لأنها بيئة هشة واحتياجاتها كثيرة جدًا. وأكد المدير الإقليمي أن هذه العملية قد بدأت.

سأل أحد أعضاء المجلس عن إمكانية تعجيل إجراءات الفصل، في حالة ارتكاب جمعية عضو مخالفة جسيمة جدًا. وأجاب المدير العام بأن السكرتاريا قد ترحب بذلك وسوف تُرفع إلى لجنة العضوية (MC) توصية بهذا الشأن في الوقت المناسب. في الوقت الحاضر، يستطيع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) تعليق التمويلات المخصصة لأي جمعية عضو فورًا وإبلاغ الجهات المانحة بذلك.
وافق مجلس الأمناء، بموجب توصية قدمتها لجنة العضوية، على وجوب شروع السكرتاريا في إجراءات فصل جمعية Planned Parenthood Association of Liberia (جمعية ليبيريا لتنظيم الأسرة)، من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، مشيرًا إلى أن الأوضاع التي أفضت إلى إيقاف الجمعية العضو مستمرة.

طلب الحصول على عضوية بالانتساب في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)
*المجلس **أحاط علمًا** بمراجعة لجنة العضوية لإعادة تقديم طلب قبول مؤسسة Foundation for the Promotion of Responsible Parenthood of Aruba (مؤسسة أروبا لتعزيز الأبوة المسؤولة)، كعضو منتسب بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF).*

ويعود تقديم الطلب في الأصل إلى أكتوبر 2021، وكانت لجنة العضوية قد طرحت أسئلة تستوضح بها بعض الأمور. تمت الإحاطة علمًا بوجود تحديات دستورية لهذه الجمعية العضو، لكن القوانين الوطنية لها الأسبقية على معايير الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، وعلى هذا الأساس تقدمت لجنة العضوية بالتوصية بقبول جمعية أروبا كعضو منتسب.

***وافق** مجلس الأمناء، بموجب توصية من لجنة العضوية، على قبول مؤسسة Foundation for the Promotion of Responsible Parenthood of Aruba (مؤسسة أروبا لتعزيز الأبوة المسؤولة)، كعضو منتسب بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF).*

استمرار الإيقاف
*المجلس **أحاط علمًا** بمراجعة لجنة العضوية للتحديث الخاص بإيقاف جمعية كينيا العضو.*

سأل أحد أعضاء المجلس إذا كانت إدارة إقليم إفريقيا تواصل العمل في كينيا وأكد المدير الإقليمي أنهم يواصلون العمل بها وحددوا شريكًا تعاونيًا جديدًا محتملًا يؤدي عمله بامتياز في جميع أنحاء الدولة.

***وافق** مجلس الأمناء، بموجب توصية قدمتها لجنة العضوية، على استمرار إيقاف جمعية Family Health Options Kenya (جمعية كينيا لخيارات صحة الأسرة)، مشيرًا إلى أن الأوضاع مستمرة ولا يزال الأمر معروضًا على المحكمة، وتحدد الرابع من يوليو 2022 موعدًا جديدًا للجلسة.*

التعديلات المقترحة على معايير العضوية ومسؤولياتها في اتحاد IPPF
*المجلس **أحاط علمًا** بمراجعة لجنة العضوية للتعديلات المقترحة على معايير العضوية ومسؤولياتها في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF).*

وبعد صدور تقرير تقييم المرحلة 3 من الاعتماد، تولت جهات تنسيق الاعتماد قيادة فرق من جميع قطاعات السكرتاريا الموحدة والجمعيات الأعضاء ولجنة العضوية، لمراجعة التغييرات بناءً على ما ورد في تقرير التقييم من توصيات. وانتهى الأمر بخفض معايير العضوية من 48 معيارًا إلى 33 معيارًا، مما يخفف أعباء منظومة الاعتماد ويعزز مرونتها.

تشمل المراجعات المقترحة الرئيسية ما يلي:

- معايير القبول – لإبراز التنوع في العضوية، تنص الإجراءات على "الامتثال بنسبة لا تقل عن 80٪" لشروط الحوكمة الرئيسية والأحكام الدستورية في وقت تقديم الطلب ومنح الأعضاء الجدد فترة سماح مدتها سنتان للامتثال لباقي الأحكام.
- المعايير – من المجالات الرئيسية: التركيز على المجالس القائمة على المهارات، والحماية والتأمين، والتأثير البيئي، وتعزيز المعايير المالية، وتحسين ممارسات الموارد البشرية والاستراتيجية والدعوة لتشمل مبادئ النوع الاجتماعي والإدماج.
- سوف تُجرى مراجعة رسمية للاعتماد مرة كل أربع سنوات، وتُجرى مراجعة منتصف المدة بعد مرور 24 شهرًا.

أثناء المناقشة، تساءل أحد أعضاء المجلس عما إذا كانت المخاوف المتعلقة بالعنصرية قد تم أخذها في الاعتبار. وأكد مدير الحوكمة والاعتماد أن هذه المخاوف قد تم أخذها في الاعتبار، وقد أشرف على هذه العملية رئيس شؤون الحماية.

رحب أحد أعضاء المجلس بالتغيير الذي يقتضي "الامتثال بنسبة 80٪ على الأقل" لمعايير القبول، لكنه أشار إلى عدم الترجيح بين جميع المعايير بالتساوي، على سبيل المثال، يجب أن تكون معايير الحماية على رأس الأولويات. تم التوضيح للمجلس أن معايير القبول لا تتعلق بالعضوية الكاملة. وأنها تشتمل على تأكيدات أساسية للمنظمات التي تسعى إلى العضوية بالانتساب.

أشار أحد أعضاء المجلس إلى التحديات التي تواجه أي جمعية عضو بعد إيقاف تمويلها. تم التوضيح أن من مسؤوليات الجمعية العضو أن تتأكد من قدرتها على الاستمرار من الناحية المالية، علاوة على ذلك، لا يتعين على الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) اللجوء إلى تعليق العضوية بالكامل إذا كانت الأولوية لإيقاف التمويل.

ردًا على سؤال حول إمكانية قبول المنظمات المختلطة (على سبيل المثال الاتحادات الخيرية والمؤسسات الشبابية المرتبطة بجمعية عضو) في عضوية الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، تم التأكيد على إمكانية ذلك، ولكن لا يُسمح بوجود أكثر من جمعية عضو واحدة في كل دولة. على سبيل المثال، تستطيع الكيانات المختلفة العمل معًا لتصبح كيانًا جديدًا واحدًا.

رداً على سؤال حول الأدوار المختلفة للجمعيات الأعضاء العديدة، وكيف يتم التعامل مع ذلك الأمر في إطار الاعتماد، تم التوضيح أن الاعتراف بأن بعض الجمعيات الأعضاء تقدم الخدمات وأن جمعيات أعضاء أخرى تقوم بالدعوة قد انعكس في حقيقة أن بعض المعايير قد لا تكون قابلة للتطبيق على بعض الجمعيات الأعضاء.

أوضح المدير العام أن طلب الاعتماد جاء من الجمعيات الأعضاء إقرارًا منها بقيمة العلامة التجارية لاتحاد IPPF. وهذه العملية تقودها الجمعيات الأعضاء وتدعمها السكرتاريا. يوجد دائمًا فريق من المتطوعين والموظفين من المكتب الإقليمي ومن الجمعيات الأعضاء. صناع القرار هم الهيئات الحاكمة وليس السكرتاريا. ومع ذلك، هناك اختلال في التوازن فيما يتعلق بالضوابط المفروضة على الجمعيات الأعضاء مقابل الضوابط المفروضة على السكرتاريا.

تمت الإحاطة علمًا بأنه سيتم استحداث إجراءات في المستقبل تجيز "اعتماد" الجمعيات الأعضاء للسكرتاريا. سوف تكون هذه الإجراءات مماثلة لعملية الاعتماد، مع مراعاة المعايير والشهادات اللازمة لها. سوف ترجع السكرتاريا إلى المجلس بشأن اقتراح لتحقيق التوازن في ميزان القوى بين السكرتاريا والجمعيات الأعضاء.

سأل أحد أعضاء المجلس عن إمكانية توفير المزيد من الدعم للجمعيات الأعضاء الجديدة القادمة، بالنظر إلى أنه سيكون هناك معايير أقل ولكنها أشد صرامة للقبول في المستقبل. وأكد مدير الحوكمة والاعتماد القيام بذلك بالفعل.

ردًا على سؤال حول الفحوصات الصحية التي تم إجراؤها على الجمعيات الجديدة المحتملة، تم إبلاغ المجلس بأن جميع الطلبات تُعامل بالعناية الواجبة. ينصب التركيز على النوعية وليس الكمية. من المهم أن توضع في الاعتبار بيئة الصحة العقلية السائدة في المنظمات، فضلاً عن البيئة المادية.

أثار بعض أعضاء المجلس مخاوف بشأن عدم كفاية التركيز في وثيقة المعايير والمسؤوليات على الفصل بين الحوكمة والسلطة التنفيذية. وأقرت السكرتاريا بهذه النقطة وأكدت أنه سيتم تعزيز هذا الجانب أثناء عمليات الفحص التي تُجرى أثناء الاعتماد.

اقترح الرئيس أنه قد يكون من المفيد إجراء مناقشة في وقت ما حول سبب مراعاة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) التعامل مع "الديمقراطية" كمبدأ رئيسي بدلاً من "المشاركة في صنع القرار" على سبيل المثال.

أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم من أن معايير العضوية ومسؤولياتها الجديدة تضمنت في بنودها "شاب واحد على الأقل" في مجلس الجمعية العضو، في حين أن المعيار الحالي هو 20٪ من أعضاء المجلس. قال أحد أعضاء المجلس أنه إذا تمت الموافقة على هذا التغيير، فإن حديث الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) عن مشاركة الشباب يصبح مجرد كلام لا يفيد. كما تمت الإشارة إلى أن وجود الشباب في أي مجلس لا يعني بالضرورة أن مشاركتهم هادفة.

ردًا على ذلك، تم إخطار المجلس بأنه سيتم إدراج عمليات الفحص والتحقق في المنظومة لضمان تطبيق الخطط والتأكد من وصول مشاركة الشباب في الجمعيات الأعضاء إلى 20٪. أبلغ المديرُ العامُ المجلسَ أن هذا الأمر تمت مناقشته باستفاضة في لجنة العضوية. لم يكن قرارًا سهلاً، ولم يكن بالإجماع، نظرًا لأنه قد يعطي انطباعًا بأن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) يتخلف إلى الوراء. قبل إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة العضوية، ناقشه أيضًا فريق قيادة المديرين. الجميع ملتزمون بإشراك الشباب بطريقة هادفة ووصول نسبة مشاركة الشباب إلى 20٪. ومع ذلك، ظل هذا المطلب معمولًا به منذ خمس سنوات الآن ولا يزال العديد من مجالس الجمعيات الأعضاء ليس بها 20٪ من الشباب ولن يكون، لأسباب مختلفة. بعض هذه الجمعيات الأعضاء صغيرة والبعض الآخر كبير، على سبيل المثال يوجد شخص واحد فقط في مجلس اتحاد أمريكا لتنظيم الأسرة (PPFA). إذا تم فرض مشاركة الشباب بنسبة 20٪، فسوف يفقد الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) بعض جمعياته الأعضاء الرئيسية. علاوة على ذلك، فإن العديد من الجمعيات الأعضاء ملتزمة، لكن ليست لديها مشاركة هادفة. لذلك، يهدف هذا الاقتراح إلى تغيير النظام لفرض حدًا أدنى من نسبة تمثيل الشباب في المجلس، مع الإشارة أيضًا إلى أن الهدف هو الوصول إلى 20٪ وإبلاغ المجالس بضرورة إخطار الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) بإجراءاتها لتحقيق ذلك. هذا الحل الجديد من شأنه على الأقل طرح القضايا على طاولة المحادثات.

اقترح أحد أعضاء المجلس إمكانية أن تكون هناك عملية لتقديم الطلبات بطريقة تسمح للجمعيات الأعضاء التي يصعب عليها تحقيق هذا الشرط بالاستثناء من تحقيق نسبة الـ 20٪ من مشاركة الشباب.

سأل أحد أعضاء المجلس عن إمكانية إعطاء المزيد من الوقت في اجتماع آخر للمجلس لإجراء مناقشة متعمقة حول مشاركة الشباب.

مع الأخذ بعين الاعتبار قوة الشعور السائد بين أعضاء المجلس ووجود إحجام عن الموافقة على وثيقة معايير العضوية ومسؤولياتها في اتحاد IPPF المقترحة كما هي حاليًا، اقترح المدير العام أن يوافق المجلس على الوثيقة، والعودة إلى نسبة 20٪ من مشاركة الشباب، وأن يطلب المجلس مراجعة هذا البند، بعد عرض اقتراح جديد على لجنة العضوية.

***<u>وافق</u>** مجلس الأمناء، بموجب توصية قدمتها لجنة العضوية، على التعديلات على معايير العضوية ومسؤولياتها في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، لكنه طلب إعادة عرض التعديلات اللاحقة التي أجريت خلال الاجتماع، والمعيار 1.2، الذي ينبغي أن يعود إلى اشتراط 20٪ كنسبة لتمثيل الشباب، على المجلس في اجتماعه القادم لاتخاذ قرار نهائي بشأنها.*

هنأ المجلس لجنة العضوية على جميع أعمالها.

7. الحماية وإدارة الحوادث

تلقى المجلس تقرير إدارة الحوادث والحماية للربع الأول من 2022 وتقرير إدارة الحوادث مارس 2022 على النحو المفصل في الورقة رقم <u>BoT/06.22/DOC/7a and 7b</u>.

قدم هذه الورقة كلير جيفري، مديرة بالإنابة، شعبة الأفراد والمنظمات والثقافة نيابة عن رئيس شؤون الحماية الذي لم يتمكن من حضور الاجتماع. تم تسليط الضوء على ثلاثة مجالات تركيز للمجلس من تقرير الربع الأول.

من أهم مجالات التركيز هو الحد من تراكم الحوادث القادمة خلال العام، في أقرب وقت ممكن، وما زالت تقل. ومع ذلك، كانت هناك بعض الحالات الصعبة التي احتاجت فيها الجمعيات الأعضاء إلى مزيد من التوجيه، ويرجع ذلك جزئيًا إلى قلة الخبرة وأيضًا بسبب المخاوف بشأن كبار الموظفين في المنظمات المعنية وذلك لحدة ردودهم وصعوبة التعامل معهم.

مجال التركيز الثاني هو بناء القدرات والاستعانة بمحققين خارجيين. على الجانب المالي، سوف يتم الاستعانة بالمدققين حسب اللزوم. أما على مستوى الحماية وعلاقات الموظفين، كانت هناك خطط لبناء قاعدة بيانات تضم المحققين الخارجيين المستقلين من مختلف الأقاليم. تم تحديد اثنين من المحققين في إقليم أفريقيا بمجموعة من اللغات ومع مراعاة الفروق الثقافية الدقيقة. تم التخطيط لبناء شبكة من المحققين من مختلف الأقاليم.

ويتمثل مجال التركيز الثالث في ترسيخ أهمية الحماية والتدريب على الحماية داخل السكرتاريا. تحققت نتائج ممتازة من العمل على التوجيه التأهيلي لموضوع الحماية وكذلك استكمال التدريب التنشيطي الإلزامي على الحماية. كان عدد الموظفين الذين لم يكملوا التدريب التنشيطي الآن قليلًا ونأمل خفض العدد إلى الصفر بحلول نهاية هذا الربع من هذا العام.

المجلس ***أحاط علمًا*** *بالتحديث الخاص بالحماية وإدارة الحوادث.* طلب الرئيس إبلاغ رئيسة شؤون الحماية وفريقها بتقدير مجلس الأمناء لهذا العمل.

8. تقرير من لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR)

تلقى المجلس هذا التقرير من لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) بموجب الورقة رقم BoT/06.22/DOC/8.1 وكذلك مسودة البيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، بموجب الورقة رقم BoT/06.22/DOC/8.1a.

قدمت هذا البند إليزابيث شيفر رئيسة لجنة C-FAR. وأفادت بأن لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) اجتمعت مرتين منذ آخر اجتماع للمجلس، في 24 مارس وفي 18 مايو. من المهام الرئيسية التي تم الاضطلاع بها المراجعة والتوصية بمسودة البيانات المالية المدققة. أنهى اتحاد IPPF هذا العام بفائض غير مقيد (قبل مكاسب/خسائر الصرف المالي والمعاشات التقاعدية) قدره 15.3 مليون دولار أمريكي، مقارنة بـ 3.2 مليون دولار أمريكي في العام الماضي. ومع ذلك، وبسبب التأخر في إغلاق تدقيق حسابات المكتب الإقليمي لأفريقيا، لم يتمكن المدققون من إنهاء المراجعة الشاملة في الوقت المناسب لهذا الاجتماع، مما يعني أنه كان يُطلب من المجلس تفويض سلطته للموافقة والتوقيع على (مسودة) الصيغة النهائية للبيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 إلى إليزابيث شيفر (رئيس لجنة C-FAR)، وباينس غاواناس (أمين الصندوق) وكيت جيلمور (رئيس المجلس).

تم إبلاغ المجلس بأن بعض التقارير الرئيسية التي تمت مراجعتها والإحاطة علما بها من قبل لجنة C-FAR تضمنت:

1) تقرير رئيس اللجنة بشأن الخطوات التالية فيما يتعلق بمدة المنصب وخطة التناوب. سوف يُعرض تقرير بهذا الشأن مجددًا في الاجتماع المقبل.
2) المدفوعات الخاصة للفترة من 1 أكتوبر إلى 31 ديسمبر 2021
3) جميع حوادث الاحتيال التي تم إغلاقها مؤخرًا والحوادث المستمرة التي تنتهي في 28 فبراير 2022.
4) التحديث بشأن الإجراءات المتخذة فيما يتعلق برحلة التمويل حتى 28 فبراير 2022.
5) تقرير المدققين وتوصياتهم المقدمة ضمن تحديث التدقيق.
6) تقرير إدارة الحوادث والحماية للربع الأول من عام 2022.
7) تقرير إدارة الحوادث والحماية لشهر أبريل من عام 2022.
8) التحديث المالي للربع الأول المنتهي في 28 فبراير 2022.
9) توقعات الربع الأول المالية لأرصدة العام 2022.

تم إبلاغ المجلس بأن بعض الموافقات الرئيسية الممنوحة من قبل لجنة C-FAR نيابة عن مجلس الأمناء تضمنت:

1) الورقة المتعلقة بمدة المنصب وخطة التناوب ومراجعة الأداء، التي يتعين تقديمها إلى مجلس الأمناء.
2) مذكرة مصدر القلق المستمر التي يتعين تقديمها للمدققين لإجراء تدقيق البيان المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

3) اختيار Morgan Stanley (مديرو علاقاتنا الحاليين في الولايات المتحدة الأمريكية) للاستثمار في صندوق وقف الرأس الأخضر نيابة عن اتحاد IPPF وتقديم تحديث شهري عن هذا الصندوق و
4) استخدام بوابة تداول الديون عبر الإنترنت (في المملكة المتحدة) لاستثمار الفائض قصير الأجل في صناديق الديون، بتوجيه من أعضاء لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR).
5) مسودة البيان المالي المدقق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وتقديم توصية لمجلس الأمناء باعتمادها.
6) سحب مبلغ سداد الرصيد المستحق من الأموال إلى مشروع التثقيف الجنسي الشامل الذي تدعمه وزارة الشؤون العالمية الكندية (GAC)، باعتباره نفقات غير متوقعة في إطار الميزانية الحالية للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) مع إدراج إيضاحات في حسابات الإدارة.
7) خطة الضمانات العالمية لعام 2022.

قدم مدير الشؤون المالية والتكنولوجيا مزيدًا من المعلومات إلى المجلس حول الحسابات المدققة. تمت الإحاطة علمًا بأن إجمالي دخل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) انخفض إلى 164.7 مليون دولار أمريكي في عام 2021 من 166.1 مليون دولار أمريكي في عام 2020. من ناحية أخرى، انخفضت النفقات (قبل تعديلات المعاشات التقاعدية وحركة الصرف الأجنبي) إلى 147.3 مليون دولار أمريكي في عام 2021 من 159.6 مليون دولار أمريكي في عام 2020.

الدخل غير المقيد:

- بلغ إجمالي الدخل غير المقيد 66.5 مليون دولار أمريكي، بزيادة 4.5 مليون دولار أمريكي عن عام 2020.
- بلغ إجمالي النفقات غير المقيدة 51.1 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل انخفاضًا قدره 7.6 مليون دولار أمريكي عن ما كان في عام 2020.
- بلغ صافي الفائض (قبل مكاسب/خسائر الصرف الأجنبي والمعاشات التقاعدية) 15.3 مليون دولار أمريكي، مقارنة بـ 3.2 مليون دولار أمريكي في العام الماضي. وتم تحويل 2.5 مليون دولار أمريكي من هذا المبلغ للاحتياطيات العامة وتخصيص الرصيد المتبقي للإنفاق في المستقبل
  - نفقات التيار المسار 2،
  - إعداد العطاء الفردي،
  - المنحة الدنمركية الثلاثية و
  - التحقيق في بيع المعاشات التقاعدية.
- ونتيجة لما ورد أعلاه، بلغت الاحتياطيات المخصصة 38.5 مليون دولار أمريكي، وهي أعلى بكثير مما كانت عليه في السنوات السابقة.
- بلغت الاحتياطيات العامة 24.1 مليون دولار أمريكي وتقع ضمن توصيات سياسة الاحتياطيات (من 19 إلى 26 مليون دولار أمريكي).

الدخل المقيد:

- من ناحية أخرى، بلغ إجمالي الدخل المقيد 98.3 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل انخفاضًا قدره 5.9 مليون دولار أمريكي عن عام 2020. وهذا يوضح التخفيض البالغ 20 مليون دولار أمريكي من مقاصة وزارة المملكة المتحدة للشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية (FCDO) البالغة 15 مليون دولار أمريكي تم قبضها من وزارة المملكة المتحدة للشؤون الخارجية والتجارة (DFAT) لمشروع RESPOND (التمويلات الأسترالية التي سيتم إنفاقها على مدى ثلاث سنوات).
- بلغ إجمالي النفقات المقيدة 96.2 مليون دولار أمريكي، مقارنة بـ 100.8 مليون دولار أمريكي في العام الماضي.
- تبلغ الاحتياطيات المقيدة 33.7 مليون دولار أمريكي.

تمت الإحاطة علمًا بأن الميزانية العمومية تظهر أن اتحاد IPPF أنهى هذا العام بمبلغ 95.8 مليون دولار أمريكي نقدًا، بما في ذلك قرض بقيمة 3 ملايين دولار أمريكي من مؤسسة صندوق الاستثمار للأطفال (CIFF) في المملكة المتحدة وتم سداده الآن.

تمت الإحاطة علمًا بأن الحسابات قد تم إعدادها على أساس مبدأ المؤسسة الناجحة.

أثناء المناقشة، سأل أحد أعضاء المجلس عن استخدام الموارد من الاحتياطيات العامة وما إذا كان هناك تمويل كافٍ في الاحتياطيات العامة أو إمكانية قدوم الأموال من مصدر آخر. أفاد مدير المالية والتكنولوجيا أن لجنة المالية والتدقيق

والمخاطر (C-FAR) قد نظرت في هذا الأمر بعناية شديدة. أغلق الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) العام الماضي باحتياطيات أعلى قليلاً بلغت 24 مليون دولار أمريكي وكان هذا هو الوقت المناسب لإعادة الأموال وضخها في الاتحاد.

طلب أحد أعضاء المجلس مزيدًا من التفاصيل بشأن افتتاح المكتب الإقليمي الفرعي لغرب إفريقيا، من حيث توفير التكاليف والكفاءة. وأفاد المدير الإقليمي لإقليم أفريقيا إلى أن هذه الخطوة استراتيجية. وبسبب المسافات الطويلة في إقليم إفريقيا، لم يتمكن الموظفون من توفير مستوى عالٍ من الاهتمام بالجمعيات الأعضاء في غرب إفريقيا. إن وجود مكتب إقليمي فرعي يعني توفير كبير في تكاليف الانتقال جوًا. وقد تلقى الإقليم أيضًا منحة كبيرة من الوكالة الفرنسية للتنمية ويودون تعزيز التقارب بين الموظفين والجمعيات الأعضاء في هذه المنطقة. باختصار، لكي يكون الإقليم قادرًا على دعم الجمعيات الأعضاء في غرب إفريقيا بمبادرات الدعوة على المستوى الوطني والإقليمي، من المفيد وجود مكتب على المستوى الإقليمي الفرعي.

ردًا على سؤال حول إعادة تخصيص الأموال من المسار 1 لزيادة تأثير الجمعية العضو، سُئلت السكرتاريا عن كيفية تخصيص هذه الأموال. تم إبلاغ المجلس بوجود صيغة تحدد المبلغ المخصص لكل دولة. ولكنه سيكون بمثابة كتلة تمويلية تستخدمها جميع المكاتب الإقليمية. ومع ذلك، قد لا توزع بالتساوي بسبب الحاجة إلى إنشاء المزيد من الجمعيات الأعضاء في الأمريكتين والكاريبي.

وتمت الإحاطة علمًا بأن رقم التخطيط الإرشادي للفترة من عام 2023 إلى 2025 تضمن تخصيصًا بنسبة 30٪ للسكرتاريا. حدث تخفيض طفيف لمنحة الرابطة (consortium grant) في المسار 2. ستظل أرقام المسار 3 مماثلة لأرقام العام الماضي.

<u>وافق</u> *المجلس على استكمال العرض التقديمي الخاص بالتمويلات رفيعة المستوى، في المستقبل، بجداول كاملة في الوثائق التمهيدية.*

سلط أحد أعضاء المجلس الضوء على المناقشات التي جرت في الماضي حول النسبة المئوية للتمويل المخصص للسكرتاريا. وتمت الإحاطة علمًا بأن هذه النسبة لا تزال 33٪ إلى 34٪، وسئلت السكرتاريا عن الآليات التي تم وضعها لخفضها. ورد المدير العام أن السكرتاريا تواصل العمل على خفض هذا الرقم، لكن ذلك كان يمثل تحديًا في ظل الاستراتيجية الجديدة. عندما التحق المدير العام باتحاد IPPF، كانت مخصصات السكرتاريا 42٪ وانخفضت الآن إلى 32٪. كان الهدف 30٪ وكان يمثل تحديًا. ومع ذلك، يجب أن نتذكر أن هذا يمثل 30٪ من الدخل الأساسي وأن نسبة التمويل الأساسي في اتحاد IPPF الآن أقل بكثير مما كانت عليه في الماضي.

حذر الرئيسُ المجلسَ من الضغط بشدة على تمويل السكرتاريا بنسبة 30٪، لأن المطلوب منها كثير جدًا، بما في ذلك تنفيذ الإستراتيجية الجديدة.

تساءل أحد أعضاء المجلس عما إذا كان من الممكن وضع سيناريوهات مختلفة للميزانية للسنوات الثلاث المقبلة، بما في ذلك أسوأ وأفضل الحالات من حيث الدخل. أفاد مدير الشؤون المالية والتكنولوجيا بأن السكرتاريا تقوم بإعداد أسوأ السيناريوهات وأكثرها احتمالًا وأفضل السيناريوهات، ويُعرض على المجلس السيناريو الأكثر احتمالًا للموافقة عليه. ومع ذلك، تستطيع السكرتاريا عرض السيناريوهات المختلفة على المجلس إذا وجدوا فائدة من عرض هذه المعلومات.

فيما يتعلق بالبيانات المالية، تم إبلاغ المجلس بأن توصيات التدقيق تم تقديمها إلى لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR). تمت الموافقة على جميع توصيات التدقيق لعام 2020. وسوف يتلقى المجلس توصيات عام 2021 في الوقت المناسب.

سأل أحد أعضاء المجلس عما إذا كان المدققون الجدد قد قدموا أي معلومات مفاجئة وما إذا كانت هناك أي مذكرات لما بعد الإفصاح. أفاد رئيس لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) بأن اللجنة كانت واثقة جدًا من شراكتها مع المدققين الجدد. أكد مدير المالية والتكنولوجيا عدم وجود أي مذكرات تخص ما بعد الإفصاح.

رداً على سؤال حول الاستثمارات، أفاد مدير الشؤون المالية والتكنولوجيا أن اتحاد IPPF لم يقم بالعديد من الاستثمارات حتى الآن. وقد اتُخذت إجراءات التحوط لجزء من التمويلات. ومع ذلك، سوف يبدأ مديرو الاستثمارات الجدد في الاستثمار الآن.

*مجلس الأمناء **أحاط علمًا** بالتقرير المقدم من رئيس لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR).*

*بناءً على توصية من لجنة C-FAR، **وافق** مجلس الأمناء على الآتي:*

أ) سجل المخاطر الجديد.
ب) سحب مبلغ 199,000 دولار أمريكي من الاحتياطيات العامة لتكلفة إنشاء وبدء تشغيل المكتب في أبيدجان.
ج) إعادة تخصيص 425,000 دولار أمريكي من مخصصات المسار 1 لمنح الجمعيات الأعضاء لتوفير الأموال اللازمة لتعزيز بصمة الجمعيات الأعضاء.
د) رقم التخطيط الإرشادي للفترة من 2023 إلى 2025 وتخصيصه: (1) لمسارات التمويل الأساسي الثلاثة؛ و (2) للجمعيات الأعضاء والسكرتاريا

بناءً على توصية من لجنة C-FAR، مجلس الأمناء:

*أ) **أحاط علمًا** بمسودة البيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و*
*ب) **فوض** سلطته بالموافقة والتوقيع على (مسودة) البيانات المالية المدققة النهائية إلى إليزابيث شيفر (رئيس لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR))، وباينس غاواناس (أمين الصندوق) وكيت جيلمور (رئيس المجلس).*

9. إستراتيجية 2028 (الجزء الثاني)

واصل المجلس مناقشته ومراجعته لمسودة إستراتيجية 2028. أفاد الرئيس بأن هذه الجلسة سوف تركز على ما خلصت إليه مناقشات اليوم السابق، وخطط إشراك الجمعيات الأعضاء بشأن مسودة الاستراتيجية في الفترة التي تسبق انعقاد الجمعية العامة وتقديم مسودة الاستراتيجية إلى الجمعية العامة.

أكد رئيس لجنة السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات (C-SIP) أن مسودة الاستراتيجية يجب أن يمتلكها المجلس ويدافع عنها. ويعتمد نجاحها على بناء الموارد وإجراء الحوارات مع الجمعيات الأعضاء والفرق الإقليمية.

أفاد رئيس الإستراتيجيات والتخطيط بأنه يجري في الخلفية وضع إطار نتائج للإستراتيجية، وتحديد المحصلات والأهداف.

جاء في تعليقات وأسئلة أعضاء المجلس على مسودة الاستراتيجية ما يلي:

- توحد هذه الاستراتيجية أصواتنا المختلفة لدفع الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية قدمًا.
- أنا فخور بهذه الوثيقة وأشكر لجنة السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات (C-SIP) على أخذها زمام المبادرة.
- القسم الذي يتناول التخلص من الاستعمار في اتحاد IPPF محدود. يجب أن نعترف بوجود تحيز في هذا البحث، ومن المهم أن يوضع في الاعتبار.
- تمتاز هذه الوثيقة بالبساطة والوضوح. سهلة القراءة.
- نرحب بتركيزها على المضمون وليس الشكل. هذا يعني قياس التأثير وليس قياس الأرقام.
- الركيزة 4 مهمة للغاية – أنتم بحاجة إلى منظمة نشطة ومتطلعة للمستقبل لها علامة جديدة لتحقيق الركائز الثلاث الأولى.
- التأكيد على التكافل مع المنظمات الأخرى أمر جيد يدعم حركة العدالة الاجتماعية. لكننا نحصر أنفسنا قليلاً فيما يتعلق بالدعم الذي سنقدمه. هل يمكن التوسع في هذا الأمر؟
- تم عرض مسودة الإستراتيجية بشكل جيد للغاية من حيث العمل الفني والمحتوى.
- ما الذي تم استبعاده من هذه الوثيقة؟ ما الذي تم إهماله؟
- متى يتم الربط بين وثيقة الإستراتيجية وإطار النتائج؟
- هناك توتر بين التوسع في إمكانية الوصول ورفع مستوى التوعية. ما أوجه التوازن بين هذه الأمور؟
- ينبغي النظر في زيادة استخدام التكنولوجيا والمساعدة عن بُعد للوصول إلى الأفراد الذين، لولا ذلك، ما تمكنوا من الوصول إلى الخدمات.
- يتعلق التكافل من أجل التغيير بتعزيز التواصل والربط واستخدام تكنولوجيا المعلومات للتواصل مع الشباب، باستخدام طرق غير تقليدية مثل الرياضة والموسيقى.

- هذه إستراتيجية الاتحاد ومن المهم أن تكون الجمعيات الأعضاء جزءًا من هذه العملية التشاورية. ومع ذلك، ما ورد في الاستراتيجية لا يقل أهمية عن تنفيذها. ينبغي أن يكون هدفنا دائمًا هو الوصول إلى الذين تخلفوا عن الركب. لا يتعلق الأمر بالحصول على المزيد من الأعضاء ولكن التأكد من أن الأعضاء الموجودين بالفعل لديهم القدرة على تقديم الخدمات للفئات الأكثر ضعفًا وتهميشًا. هذا ما تفعله الإستراتيجية.
- يجب أن نرى الروابط التي تجمع بين الركائز الأربع – ينبغي أن تكون كُلٌ لا يتجزأ وينبغي عدم الفصل بين ركائزها.

رد المدير العام على التعليقات والأسئلة. رداً على سؤال عن الأمور التي أغفلتها الإستراتيجية، تم تذكير المجلس بأنه في بداية العملية كلف اتحاد IPPF بإجراء دراسة بحثية عن المستفيدين من خدماتنا 2030، وكان من المجالات التي ينبغي أن ينظر فيها اتحاد IPPF هو التوسع في التعزيزات الفائقة، والتدخلات التي تتم خارج نطاق الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية ولكن لها تأثير، على سبيل المثال، العنف ضد الفتيات. ومع ذلك، أكدت الجمعيات الأعضاء أنها لا تستطيع التوسع كثيرًا في مجالات أخرى خارج نطاق خبراتها. تتعلق الركيزة 3 بالتواصل الوثيق مع الأفراد العاملين في هذه المجالات الأخرى، مع الاعتراف بأنهم يؤثرون على نتائج الصحة الجنسية والإنجابية.

<u>وافق</u> *المجلس بكل ترحيب على مسودة الإستراتيجية، لعرضها على الأعضاء، مع إجراء تصويت استرشادي بحلول نهاية شهر يونيو.*

أشار مدير العلاقات الخارجية مرة أخرى إلى المناقشة التي تناولت التحضير للجمعية العامة، وأحاط علمًا بأنه من الآن وحتى انعقاد الجمعية العامة سوف يتولى كل أمين قيادة المشاركة والمحادثات مع الجمعيات الأعضاء بالشراكة مع المكاتب الإقليمية. وسوف تتناول هذه المحادثات موضوعات ومجالات رئيسية على مستوى الأقاليم. تم إعداد بيان توضيحي لكيفية حشد الجمعيات الأعضاء معًا للقيام بهذه العملية. وسوف يُتخذ هذا المسار عن بُعد، بدعم من السكرتاريا، لتسهيل المشاركة مع الجمعيات الأعضاء في الفترة التي تسبق انعقاد الجمعية العامة. كما ستقدم مجموعة الإشراف الدعم اللازم للأمناء في حواراتهم مع الجمعيات الأعضاء. كان الهدف هو الوصول إلى الجمعية العامة بمشاعر التكافل والوحدة، مع تركيز التحدي على التنفيذ.

أفاد الرئيس بأنه سيكون هناك تقرير مكتوب من مجلس الأمناء إلى الجمعية العامة، يوضح بالتفصيل عمل المجلس منذ تعيينه من قبل الجمعية العامة. سوف يتلقى الأمناء مسودة تقرير المجلس إلى الجمعية العامة بجميع لغات العمل وسيُطلب منهم إبداء تعليقاتهم. **<u>وافق</u>** المجلس على أن تقرير مجلس الأمناء إلى الجمعية العامة سيكون بمثابة ممارسة راسخة للمضي قدمًا، مع ملاحظة أن هذا المجلس هو أول مجلس يُحاسب أمام الجمعية العامة.

نيابة عن المجلس، سجل الرئيس إعجابًا وتقديرًا كبيرَيْن لكل من أبهينا أهير، رئيس لجنة السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات (C-SIP) وأعضاء لجنة C-SIP لعملهم في مسودة الاستراتيجية، وكذلك لرئيس شؤون الإستراتيجيات والتخطيط وفريقه. لقد كانت عملية مرهقة فكريًا، ولمست قلوب وعقول أعضاء المجلس والعديد من الجمعيات الأعضاء، وكان هذا إنجازًا رائعًا.

10. الأعمال الأخرى

<u>قرار تعيين سكرتير ومساعد سكرتير للتشغيل في شركة ACR</u>

<u>قرر</u> *المجلس تعيين الآنسة آنا-كيم روبنسون والسيدة دونا دا كوستا مارتينيز، بموجب هذا القرار، كسكرتير ومساعد سكرتير، على التوالي، للشركة لأغراض (1) تنفيذ قرارات المديرين في ترينيداد وتوباغو؛ (2) التأكد من امتثال الشركة للتشريعات ذات الصلة بما في ذلك التزاماتها برفع المستندات إلى سجل الشركات والسلطات التنظيمية الأخرى؛ و (3) حفظ سجلات الشركة وحساباتها ومحاضر اجتماعاتها.*

<u>نتقدم بالشكر إلى جاكوب موتاميو</u>

المجلس أحاط علمًا بأن هذا الاجتماع هو آخر اجتماع لجاكوب. سوف يكتب المجلس رسالة إلى جاكوب، يعرب فيها عن تقديره العميق لعمله في المجلس متمنيًا له كل التوفيق في المستقبل.

<u>اجتماع استثنائي لمجلس الأمناء</u>

المجلس **<u>أحاط علمًا</u>** بأنه قد تكون هناك حاجة لعقد اجتماع استثنائي لمجلس الأمناء في *الخريف*، قبل *الجمعية العامة*.

ختام الاجتماع

في ختام الاجتماع، شكر الرئيس جميع الأمناء على مشاركتهم النشطة ومساهماتهم في الاجتماع. وتوجهت الرئيسة بالشكر، نيابة عن المجلس، للمدير العام وأعضاء فريق قيادة المديرين (DLT) على دعمهم والتمست منهم إبلاغ تقدير المجلس للزملاء الآخرين الذين لم يتمكنوا من حضور هذا الاجتماع. تقدم الرئيس بشكر خاص للسيدة فدوى باخده، المدير الإقليمي لإقليم العالم العربي، الجمعية العضو في المغرب، شارون تاغو، فريق الدعم والمترجمين الفوريين، الذين اجتهدوا جميعًا ليكلل هذا الاجتماع الحضوري الأول بالنجاح.